العلم علماً بنفسه حتى يلزم كونه عالماً ولا بقاؤه بقاء للذات ليلزم كونه عالماً بأقبا بشيء واحد فإن قيل
فقد يلزم كون الذات عالماً بما سوى بقاء والعلم باقياً بما سوى علم وسو قلنا المستحيل أن يكون الشيء
عالماً بما سوى علمه وباقياً بما هو علم له وسينا العلم علم للذات وليس بقاء له والبقاء بقاء للعلم وليس
علماً له فإن قيل إذا جاز كون العلم باقياً ببقاء هو سوى نفسه فلم لم يجز كون الذات عالماً بعلم هو نفسه
قادراً بقدرة هي نفسه إلى غير ذلك على ما هو رأي المعتزلة قلنا لما سبق في بحث زيادة الصفات
من لزوم الفسادات وفي هذا الوجه أنه إذا جاز كون بقاء العلم نفسه فلم لا يجوز أن يكون بقاء الذات نفسه
ولا يثبت صفة زائدة فإن قيل الأصل زيادة الصفة الإلهية وسوهما لزوم قيام المعنى بالمعنى
ولم يوجد في بقاء الذات قلنا خطابي ومعارض بأن الأصل عدم تكثر القدماء إلا لقاطع الوجه
الثالث لا نسلم أن الصفات باقية ببقاء سوى بقاء الذات وجاز ذلك لعدم المغايرة بين الذات
والصفات بخلاف الجوهر مع أعراضه فلا يلزم بكون بقائه بقاء لها ورد عليه أن الصفات لما لم تكن
عين الذات فليست غيرها أيضاً ولما امتنع اتصاف الشيء بصفة قائمة بالغير فكذا بصفة قائمة بما
ليس نفس ذلك الشيء وأما الاعتراض بأنه لو كانت الصفات باقية ببقاء الذات لعلم التغاير
لكانت عالمة بعلمه قادرة بقدرته إلى غير ذلك فليس بشيء لأن ذلك فرع صحة الاتصاف وقد صح
كون العلم مثلاً باقياً بخلاف كونه قادراً قولهم ومنها التكوين أسند القول به إلى الشيخ
أبي منصور الماتريدي وأتباعه وهم ينسبونه إلى قدمائهم الذين كانوا قبل الشيخ أبي الحسن الأشعري
حتى قالوا إنه يقول إن صفة الله تعالى من الحسن لا الدبوبية ولا مربوب ولا الخالقية ولا مخلوق
إشارة إلى هذا وفسر وه بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ثم اختلفوا في إثبات أزليته ومغايرته
للقدرة وكونه غير المكون وإن أزليته تستلزم أزلية المكونات إلا أنهم سكتوا عما هو أصل الباب
أعني مغايرته للقدرة من حيث تعلقها بأحد طرفي الفعل والترك واقتضائها بإرادته والعجب أنه
أن البارئ تعالى مكون الأشياء إجماعاً وهو بدون صفة التكوين محال كالعالم بلا علم ولا يدل ذلك
أنه لا يستلزم قيام الحوادث بذات الله تعالى لكنه تختلف أسماؤها بحسب اختلاف الآثار فمن حيث حصول
المخلوقات به يسمى تخليقاً والأرزاق ترزيقاً والصور تصويراً والحيوة إحياء والموت إماتة إلى غير ذلك
وأجيب بأن ذلك ليس من الصفات الحقيقية كالعلم والقدرة ولا نسلم أن التأثير والإيجاد كذلك بل
هو معنى يعقل من إضافة المؤثر إلى الأثر فلا يكون إلا فيما لا يزال ولا يفتقر إلا إلى صفة القدرة والإرادة وقد
يستدل بوجه آخر أحدها أن البارئ تعالى تمدح في كلامه الأزلي بأنه الخالق البارئ المصور فلو لم يثبت

التخليق والتصوير في الأزل بل فيما لا يزال لكان ذلك تمدحاً بما ليس فيه وسوهم وسوقح ولا يدوم النصافه
بصفة الكمال بعد خلو عنه وهو عليه محال وأجيب بأنه كالمتمدح بقوله كن فيسبح له ما في السموات وما
في الأرض وبقوله كن وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله أي معبود ولا شك أن ذلك بالفعل إلا بالتكوين فيما
لا يزال إلا والأزل دال على اعتبار الشيء في الأزل لا يقتضي ثبوته فيه كذكر الأرض والسماء والأنبياء وغير ذلك
نعم سوى الأزل حيث يحصل به حصل المتعلقات في الأوصاف حاله يزال على أنه من صفات الكمال وثانيها
أن الله تعالى يقول بعد وقوله كن إنما قوله لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون أنه عبر عن المعاني
الأزلية بأنه تكون الأشياء له وقائلاً بكلمة أنه من كلمة كن ولا يعني هو التكوين إلا هذا وأجيب بأنه حج
يعود إلى صفة الكلام ولا يثبت صفة أخرى على أن الأكثرين يجعلونه مجازاً عن سرعة الإيجاد والتكوين
وإنه من كمال العلم والقدرة والإرادة وثالثها أن التكوين والإيجاد صفة كمال فلو خلا عنه في الأزل
لكان نقصاً وهو عليه محال وأجيب بأن ذلك إنما هو فيما يصح اتصافه به في الأزل ولا نسلم أن التكوين و
الإيجاد بالفعل كذلك نعم هو في الأزل قادر عليه ولا كلام فيه ثم عورض بالوجوه المذكورة لنفي صفة
أحدهما أنه لا يعقل من التكوين إلا إحداث وإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود فكما قدمنا أن القائلين
بالتكوين الأزلي ولا يصادق أنه إضافة يعتبرها العقل من نسبة المؤثر إلى الأثر فلا يكون موجوداً عيناً
ثابتاً في الأزل وثانيهما أنه لو كان أزلياً لزم أزلية المكونات ضرورة امتناع التأثير بالفعل بدون الأثر
فإن قيل المراد بالتكوين صفة أزلية بها تكون الأشياء لا وقتها ويخرج من العدم إلى الوجود فيما لا يزال
وليست نفس القدرة لأن مقتضى القدرة ومتعلقها إنما هو صحة المقدور وكونه ممكن الوجود ومقتضى
التكوين ومتعلقه وجود المكون في الحال على أنه لو أريد بالتكوين نفس الإحداث والإخراج من العدم
فلا يلزم أزلية المكون لأنه تعلق كان دائماً مستمراً إلى زمان وجود المخلوق وقد يتم عليهم بل يشتد
من تعطيل الأثر عن المؤثر وتخلف المعلول عن العلة في شيء ولم يكن كالضرب بلا مضروب والكسر
بلا مكسور وأما اللزوم ذلك في التكوين الذي يكون من الأعراض التي لا بقاء لها فلنا وما الدليل على أن
تلك الصفة غير القدرة المتعلقة بأحد طرفي الفعل والترك المقتضية بإرادته كيف وقد فسروا القدرة بأنها
صفة تؤثر على وفق الإرادة أي التي تؤثر بالفعل وفي صدور الأثر عند انضمام الإرادة وأما بالنظر إلى
نفسها فعدم اختيارها بأن المرجح لأحد طرفي الفعل والترك فلا يكون إلا جائز التأثير فلا يلزم لزوم
وجود جميع المقدورات لما ذكرنا من أن القدرة جائزة التأثير وأما جواب بالعرف فقال الإمام الرازي
إن الذين يسمونها التكوين يكون بأثرها أي بالنظر إلى نفسها أما على سبيل الجواز عليه فيتميز عن القدرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)